

الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد العراقي ومسؤولياته الاقتصادية والاجتماعية

Foreign direct investment and its impact on the Iraqi economy

Its economic and social responsibilities

أ.م. د ايمان مصطفى رشاد

Eman mostafa Rashad

aiman_mostafa@uomosul.edu.iq

م. د محمد وحيد حسن حديد

Dr. Mohammed waheed Hasan

mohamed_waheed@uomosul.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة موصل

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، النمو الاقتصادي، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الاجنبي المباشر.

Key words: foreign direct investment, determinants of foreign direct investment in Iraq, economic growth, social responsibility of foreign direct investment.

المستخلص

شهد الاقتصاد العالمي في الآونة الاخيرة تزايداً ملحوظاً بموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر بكونه الظاهرة الأكثر قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية وخصوصاً أن الاقتصاد واستقراره مرتبط ارتباطاً مباشراً بالسياسة ومتغيراتها. إذ أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في نمو اقتصادات الدول المضيفة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، اذ ان هذه الاستثمارات تعمل على استحداث فرص عمل والحصول على تكنولوجيا متقدمة تساهم في دفع عجلة الإنتاج. ويهدف البحث لقياس أثر هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العراقي ودور هذه الاستثمارات في تنمية قطاعات الاقتصاد للمدة (1990-2020) وقد أثبتت الدراسة أن للاستثمار الاجنبي المباشر تأثيراً معنوياً في النمو الاقتصادي في العراق، وعلى الرغم من تأثيره المعنوي إلا أن الاقتصاد العراقي قد شهد تراجعاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وكان السبب جملة من العوامل السياسية والاقتصادية إضافة الى الأوضاع الأمنية غير المستقرة واستشرء الفساد في جميع مفاصل الدولة، وهذا ما انعكس وبصورة سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لذا فإن على القائمين على اقتصاد هذا البلد وضع استراتيجيات وخطط للاستفادة من الفرص المتاحة وبالأخص الفرص الاستثمارية.

Abstract

The global economy has recently witnessed a remarkable increase in the issue of foreign direct investment, as it is the most powerful and effective phenomenon in international economic relations, especially that the economy and its stability are directly linked to politics and its variables. As foreign investments contribute to the growth of the economies of the host countries and advance the economic and social development of these countries, as these investments create job opportunities and obtain advanced technology that contribute to advancing production. The research aims to measure the impact of these foreign direct investments in the Iraqi economy and the role of these investments in the

development of the sectors of the economy for the period (1990-2020). A noticeable decline in foreign direct investment flows was caused by a number of political and economic factors in addition to the unstable security conditions and the spread of corruption in all parts of the state, and this was reflected negatively on the economic and social conditions of the country, so those in charge of the economy of this country should develop strategies and plans to benefit Of the available opportunities, especially investment opportunities.

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي في أواخر القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوع الاستثمارات الأجنبية لأنها تعد الظاهرة الأكثر قوه وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعدية الجنسية إذ أصبح لها دوراً فاعلاً في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية أو التسويقية أو التكنولوجية.

والعراق كما هو معلوم بحاجة إلى إعادة بناء البنى التحتية واعداد ما دمرته الحروب وإنعاش القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة وتقدم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج إلى إعادة بناء وتحديث إضافة إلى قطاع الكهرباء والماء ناهيك عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق والاقتصاد العراقي تحديداً وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد ومن الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والإعمار وصعوبة الحصول على قروض إضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد إضافية ولم يكن أمام العراق خيار آخر إذا ما أراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية سوى اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية لتأمين الحد الأدنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء.

مشكلة البحث: إن عدم كفاية الموارد المحلية للدول النامية عموماً لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهدافها التنموية أدى إلى اضطرارها الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign direct investment) FDI لتغطية هذا العجز، ومن المعروف أن العراق يعاني من مسألة قصور التمويل وبالتالي فإنها يسعى بصور شتى إلى توفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية وبطرق عدة منها تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير البيئة الأمنة والجاذبة لهذا النوع من الاستثمارات، واستقطاب المستثمرين للبلد.

هدف البحث: من اجل الوصول إلى مشكلة البحث واختبار فرضيته فان هدف البحث يسعى لقياس أثر هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد العراقي ودور هذه الاستثمارات في تنمية قطاعات الاقتصاد بصورة عامة، فضلاً عن دور هذه المؤسسات او البلدان او الأشخاص المستثمرين ومسؤولياتهم الاجتماعية والبيئية.

أهمية البحث: تكمن أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية وإعادة اعمار العراق وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الأجنبية بإمكاناته المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيات المتطورة وفتح فرص العمل وإدخال الأساليب الحديثة في الإدارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية إدارياً وفنياً. وتأتي أهمية البحث من الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر

تمويل دولي يحتاجه العراق في ظل سيطرة القطاع النفطي على اقتصاده وتذبذب اسعاره مما يؤثر سلبا على ميزانية البلد اضافة الى ان العراق بحاجة الى مثل هذه الاستثمارات لتمويل المشاريع المختلفة والمتنوعة والبنى التحتية.

فرضية البحث: إن الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في بلد ما تكون إما جاذبة للاستثمار أو طاردة له، إذ أنها تؤثر وبشكل كبير على القرار الاستثماري سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالوضع العام سواء الاقتصادي أو السياسي للدولة ومدى ما تتسم به من استقرار في تنظيماتها القانونية والمؤسسية وتطور النظم المالية والنقدية وما تتميز به من فاعلية وكذلك درجة الوضوح والثبات، فضلاً عن سياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر إنتاج، وما يتميز به البلد من موارد، كل ذلك يمثل بيئة مناسبة أو جاذبة للاستثمار. وجاءت فرضية البحث على ان هناك دور إيجابي و معنوي لهذا النوع من الاستثمارات على الاقتصاد العراقي وتنمية قطاعاته.

منهج البحث: من اجل الوصول إلى هدف البحث واختبار فرضيته فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام عدد من المتغيرات الاقتصادية للتعبير عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2020) وباستخدام البرنامج الاحصائي (STATISTICA) في تقدير العلاقة.

أولاً: الإطار النظري: تناولت العديد من الدراسات أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة ، وان هذه الاستثمارات هي المساهم الاول في دفع عجلة التنمية، وزيادة الإنتاج، والحد من البطالة، وتوفير فرص عمل في هذه الدول، لذا فإن العديد من الدول تسعى الى جذب الاستثمارات ، وهنا لابد ان نذكر ان العراق عانى العديد من الظروف الاقتصادية القاسية ، والظروف الامنية غير الاعتيادية، بالإضافة الى ان الاقتصاد العراقي من اكثر الاقتصادات التي شهدت تدهور وانكماش وتذبذب وبالأخص في العقد الأخير وعليه فان العراق يعد من اكثر الدول حاحه الى مثل هذا النوع من الاستثمارات والتدفقات المالية.

1. الاستثمار الاجنبي المباشر : تعد الاستثمار الاجنبي المباشر وبحسب صندوق النقد الدولي هي نوع من الاستثمارات الدولية وهي تعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر الاجنبي والمؤسسة، اضافة الى تمتع المستثمر الاجنبي بدرجة من النفوذ في ادارة المؤسسة. (حريي، 2016، 3-4). اما عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد عرفت الاستثمار الاجنبي المباشر على انه عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي امكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام وسائل مثل: انشاء او توسيع مؤسسة، او مساهمة في مؤسسة قائمة او اقراض طويل الأمد في بلد آخر. (OECD, 2008, 5)، و(المعهد العربي للتخطيط، 2004، 5-6). اما عن منظمة الاونكتاد فقد عرفت الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه استثمار يوظف الأموال الأجنبية في موجودات واصول ثابتة لبلد معين، فيقوم على علاقات طويلة الأمد لمستثمر بلد اخر، ويعكس مصالح دائمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الاصلية (UNCTAD, 2004, 27-29). من خلال ما سبق نستطيع ان نعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه اقامة مشاريع استثمارية جديدة او توسعة مشاريع قائمة في البلد المضيف الا انها تملك حق التحكم والإدارة للبلد او الشركة او الفرد المستثمر.

2- خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر: نستطيع من خلال ما سبق ان نبين مجموعة من الخصائص

والمميزات للاستثمار الاجنبي المباشر، اذ يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بما يلي (السيدية وسامي، 2010، 140)

1. يمتلك المستثمر الاجنبي حق الملكية أو الإدارة في جزء او كل الاستثمارات في المشروع المستثمر فيه.
2. المستثمر هو الذي يقوم بإدارة المشروع مع المستثمر الوطني إذا كان الاستثمار مشترك
3. يقوم المستثمر الاجنبي بتحويل كميته الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة القيمة للبلد الذي يستثمره فيه.

4. الاستثمار الاجنبي المباشر يتجه للدول المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح التكاليف.

5. المستثمر يتجه للدول ذات المناخ الاستثماري الملائم والمناسب.

3- اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر: ان الاستثمار الاجنبي المباشر يأخذ عدداً من الاشكال والصور والتي تختلف باختلاف الغرض من الاستثمار، ولقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الاجنبي المباشر استناداً الى محفزات ودوافع الاستثمار، ومن اهم هذه الاشكال او الصور هي (طعمة، 2012، 263 (جعفر، 2017، 4-5)

1. الاستثمار في المصادر او الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية.

2. الاستثمار الباحث عن الاسواق

3. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الاداء

4. الاستثمار الباحث عن اصول استراتيجية.

وهناك العديد من التصنيفات للاستثمار الاجنبي المباشر، سواء كان من وجهه نظر المستثمر، او من وجهه نظر البلد المضيف، فاذا اخذنا الاستثمار من وجهه نظر البلد او المستثمر الخارجي او البلد المصدر للاستثمار، فسيصنف الى ثلاث انواع، الأولى النوع الافقي والذي يهدف الى التوسع الاستثماري في الدول المضيفة من انتاج لسلع موجودة او مشابهة للمنتجة محلياً، الثانية النوع العمودي ويقصد به استغلال المواد الأولية والاقتراب من المستهلكين من خلال منافذ التوزيع والثالثة هو النوع المختلط وهو يشمل النوعين الأول والثاني معاً. (الثعلبي، الثعلبي، 2015، 7).

اما من منظور الدولة المضيفة فأن الاستثمار الاجنبي المباشر ينقسم الى استثمارات تهدف الى احلال الواردات واستثمارات تؤدي الى زيادة الصادرات، واستثمارات بمبادرة حكومية. (زودة، 2008، 39-40)

4- محددات الاستثمار الاجنبي المباشر: هناك العديد من العوامل التي تعتبر محددات للاستثمارات في البلد المضيف، ومن هذه المحددات او العوامل ما هو اقتصادي، وسياسي، وقانوني، واجتماعي، وكلها تعمل على تشكيل البيئة الاستثمارية للبلد، والمناخ الاستثماري للبلد المضيف، اذا انها تلعب دوراً اساسياً في قرار المستثمر الاجنبي، وسنحاول ان نبين اهم هذه المحددات لتدفق مثل هكذا نوع من الاستثمارات، (إسماعيل، 2015، 6-8) (الامارة، 2010، 3-4) (Azam, Muhammad, 2010, 29)

اولاً: المحددات الاقتصادية: وهي المحددات المعتمدة اعتماداً كلياً على توفير الموارد، وعلى حجم اسواق السلع والخدمات، اضافته الى مزايا التكلفة في الانتاج، ويجب ان يصاحب ذلك حزمة من الحوافز التي تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة، من حيث التحرر الاقتصادي ودرجة الانفتاح والمنافسة، فضلاً عن البنية الهيكلية للاقتصاد.

ثانياً: المحددات السياسية: كما نعرف ان السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، وان استقرار الوضع السياسي في البلد يعني استقرار اقتصاد هذا البلد، وفساد الوضع السياسي يعني فساد الاقتصاد، حيث ان

الاستقرار السياسي في اي بلد يكون مؤثرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتخذ قرار الاستثمار بحسب الوضع السياسي والاستقرار الامني للبلد.

ثالثا، المحددات القانونية والتشريعات، وهذه المحددات تتمثل في قوانين وتشريعات البلد المضيف الخاصة بالاستثمار، والتي تؤمن للمستثمر كافة الحوافز والاعفاءات الضريبية، والجمركية، والحماية من المخاطر غير الاقتصادية، مثل المصادرة والتأميم، كذلك ان يكفل القانون له الحق بتحويل ارباحه لأي دولة. اضافة الى وضع السوق ودرجه المنافسة السائدة، والمتمثل بحجم الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية وامكانية تسارعها في المناطق المستثمرة، اضافة الى مخاطر المنافسة، وترويج السلع، اذ ان ذلك يترتب عليه اموال وتكاليف هائلة تؤثر على تدفق الاستثمارات. (إسماعيل وقاسم، 2017، صفحات مختلفة).

5- المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الاجنبي المباشر: ان الاستثمار الاجنبي المباشر وتدفقها من الظواهر العالمية التي اصبحت مختلف دول العالم تتنافس في الحصول عليها وعلى أكبر نصيب منها، وبزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر وبالأخص في الدول النامية، أصبح سقف التوقعات متزايد لما ستقدمه هذه الاستثمارات للبلد المضيف وتزايدت التوقعات من قبل المجتمع حول الدور الاقتصادي والاجتماعي ومدى الالتزامات تجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات او البلدان المستثمرة في البلدان المضيضة، واذا اخذنا العراق كبلد مضيف فأن المسؤولية الاجتماعية لهذا النوع من الاستثمارات فيها هي مدى الالتزام الاجتماعي للشركة الام او المستثمر الاجنبي تجاه فروعها في العراق ودور هذه الالتزامات في التنمية بصورة عامة. (Odia, James O, 2018, 230-231). إذن المسؤولية الاجتماعية بصورة عامة نقصد بها العلاقة المتبادلة بين المستثمر والمجتمع الذي يستثمر فيه وكيف يلبي حاجات المستثمر وحاجات المجتمع وبالتالي تحقيق اهداف الكل. (Rumy, 2011, 7-8).

وقد عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على انها التزام اصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى المعيشة للمجتمع وبأسلوب يعكس على التجارة ويخدم التنمية في ان واحد، وقد عرفته غرفة التجارة العالمية، على انها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية اقتصادية ومستدامة بسبب اعتبارات اخلاقية واجتماعية الا ان هذه المبادرات هي غير ملزمة قانونيا. كما ان مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة عرفه على انه الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الاعمال بالتصرف اخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة للقوى العاملة وعائلاتهم اضافة الى المجتمع ككل (WBCSD, 1999, 3).

ان نظرية المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الاجنبي المباشر في المجتمع تعود في الاساس لنظرية العقد الاجتماعي، (هابيل، 2019، 3-5) اي ما تقدمه الشركة للمجتمع وما يقدمه المجتمع للشركة، اي انها علاقه تبادلية، وتعمل على فائدة الطرفين، وفي بعض الاحيان تكون هذه العلاقة استراتيجية بطبيعتها قائمة على الفرص والتحديات، وان المسؤولية الاجتماعية للشركات المستثمرة يمكن ترجمتها من خلال قيام الشركات المستثمرة برعاية الاعمال المحلية وفي نفس الوقت تنمية انشطتها، وكيفية تقاسم ثمار الرفاهية والرفاء، ونقل المهارات، والتقنيات لأهالي المجتمعات المحلية عن طريق مد قنوات توزيعها، وسلاسل امدادها الى الاعمال المحلية الصغيرة، وتبني الممارسات التجارية العادلة ورعاية الصناعات المحلية وتقديم التمويل ومرافق الاتصالات الى المجتمعات المحلية. (أنور، 2016، 9).

إذا فأن الالتزامات الاجتماعية هي التزامات تتحملها الشركة المستثمرة او المؤسسة او المستثمر، تجاه المجتمعات وهي لا تتحدد في حدود معينة، وذلك لكونها واسعة الابعاد والتوجهات والمنطلقات اضافة الى احترام البلد المضيف واحترام قوانين العمل وحفظ حقوق العاملين والتي يجب على لمستثمرين الالتزام بها ويمكن تصنيفها، (عرب، 2011، 7-8) الى التزامات التنمية، الالتزامات السياسية الالتزامات البيئية، الالتزامات التشغيلية والالتزامات التنافسية وضرائب نقل التكنولوجيا وتحويل الأموال.

6- سمات الاقتصاد العراقي: ان العراق من البلدان ذات البيئة الاستثمارية الواسعة والغنية، وذلك لكثرة موارده الطبيعية، إضافة الى مرونته في استقطاب المشاريع الاستثمارية الضخمة، بالأخص خلال العقدين الاخيرين بسبب الازعاج التي مر بها، وتعطل وتوقف الأنشطة الإنتاجية فيه واذا ما نظرنا الى التحولات الكبيرة والتطورات التي حدثت في محيط العراق نلاحظ ان بيئة العراق تأثرت تأثيراً مباشراً بهذه المتغيرات، لذا كان لابد لبلد مثل العراق ان يقوم بتسهيل وتشريع قوانين جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر، لما لهذا النوع من الاستثمارات الأثر المباشر على عجلة التطور الاقتصادي للبلد، ومن منطلق تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق اقر مجلس النواب العراقي قوانين لتشجيع الاستثمار ونقل التقنيات الحديثة، للإسهام في تنمية موارد البلد (قانون الاستثمار العراقي)، وخاصة ان العراق يحتاج الى تطوير قطاعاته المنتجة وبالأخص القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والخدمي، وبالتالي يحتاج الى موقف حكومي جاد في تسهيل مثل هذه الانواع من الاستثمارات، الا ان الواقع العراقي مبهم اذ ان هكذا نوع من القرارات تكون متأرجحه وغير واضحة في غالب الاحيان بسبب عدم وجود وضع سياسي مستقر، لاتخاذ قرارات واضحة لمثل هذا النوع من الاستثمارات. وبالأخص الاستثمارات الطويلة الاجل.

على الرغم من ان العراق يمتلك البنية الاستثمارية الواسعة لما فيها من موارد اقتصادية كبيرة غير مستغلة وراضي لمشاريع استثمارية عملاقة إضافة الى الايدي العاملة المحلية الكثيرة، كل هذا متعلق بقرارات الحكومة المركزية والهيئة العليا للاستثمار والاستقرار السياسي الذي هو العامل الأهم.

7- مزايا الاستثمار في العراق: بالرغم من الازعاج غير مستقرة كما ذكرنا أعلاه، الا ان العراق ارض خصبة للاستثمار وذلك بسبب العديد من الامور منها (قانون الاستثمار العراقي لسنة 2006 المعدل لسنة 2010 والمعدل لسنة 2015)

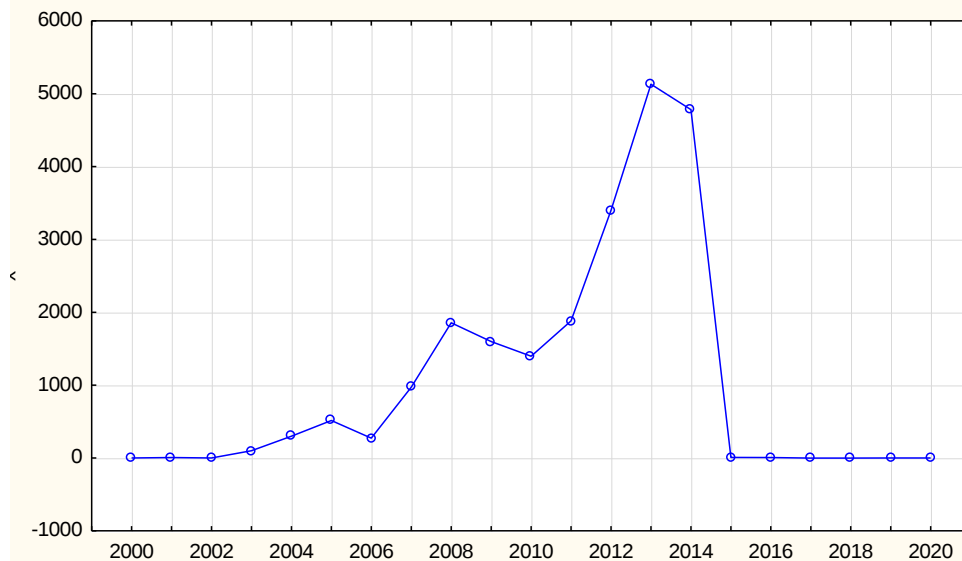
1. امكانية الاستثمار في قطاعات مختلفة واهمها الزراعة والصناعة والاتصالات
 2. امكانيه استئجار الاراضي والمباني من الدولة او من القطاع الخاص لاستخدامها في المشاريع التي سيقوم بها المستثمر
 3. الاعفاءات الضريبية للمشاريع الموافق عليها من قبل الدولة ولمده عشر-سنوات من تاريخ بدء التشغيل
 4. اعفاء الموجودات المستوردة واللازمة لتوسيع المشروع وتطويره من الرسوم، اذ ان ذلك سيؤدي الى زيادة الطاقة التصميمية، على ان يتم ادخالها خلال ثلاث سنوات من تاريخ اشعار هيئة الاستثمار.
- كل هذا وبالإضافة الى مزايا عديده يمكن ملاحظتها في قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 والمعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2010 والقانون رقم 50 لسنة 2015.
- هذا وعلى الرغم من الحروب والصراعات الطويلة التي خاضها العراق خلال الفترة الماضية، الا ان العراق يتمتع بموارد طبيعية و موقع جغرافي مهم وارث حضاري وثقافي و امكانات كبيرة للنمو والتنمية الاقتصادية

(العزاوي، 2008، 20-25).

8- دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي وأثره على التنمية الاقتصادية: كما نعلم ان العراق بحاجة الى اعاده اعمار البنى التحتية، واعمار ما دمرته الحروب والصراعات على مدى السنوات الماضية اضافة الى إنعاش القطاعات المهمة في العراق مثل القطاع الزراعي، والصناعي، والتجارة، والاتصالات، إضافة الى تقادم العديد من المشاريع، والتي تحتاج الى اعاده بناء وتحديث، ان الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم الاسس في بناء اقتصاديات الدول التي عانت من الحروب والصراعات ، وهي اساس تطور اقتصاديات هذه البلدان لذا فان هذا النوع من الاستثمارات يساهم في الحد من مشاكل البطالة، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتشغيل المشاريع المتوقفة، والتوسع في مشاريع قائمة وانشاء مشاريع جديدة.(جاسم، 2017، 3-4).

ولكي يحقق العراق التنمية الاقتصادية وبالتالي التنمية المستدامة، ويخفض معدلات الفقر والبطالة، ويعالج كافة الاشكاليات الاجتماعية والبيئية، وجب عليه توسيع مصادر الدخل، وان يولي جميع قطاعات الاقتصاد الاهتمام المتوازن، وبالأخص في جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كونها مصدر دخل ومصدر تمويل للمشاريع في كل قطاع، اذ ان اي زيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر سوف تؤدي الى زيادة الناتج في ذلك القطاع، وبالتالي زيادة الناتج المحلي، وزيادة نسبة مساهمة القطاع المستثمر في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي انخفاض الواردات وزيادة الصادرات (النجفي ورشاد، 2010، 8)، وعليه فان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر سوف تؤدي الى اقامة العديد من المشاريع والحد من البطالة، حيث ان هذه المشاريع ستستوعب القوى العاملة وستزيد من قدراتهم، وبالتالي زيادة القدرة الانتاجية لكل قطاع تزيد فيه الاستثمارات، وهذا يؤدي في نهاية الامر الى ارتفاع معدلات النمو للدخل الفردي، وتحسين مستويات الرفاهية الاقتصادية.(النجفي، 2005، 6-8).

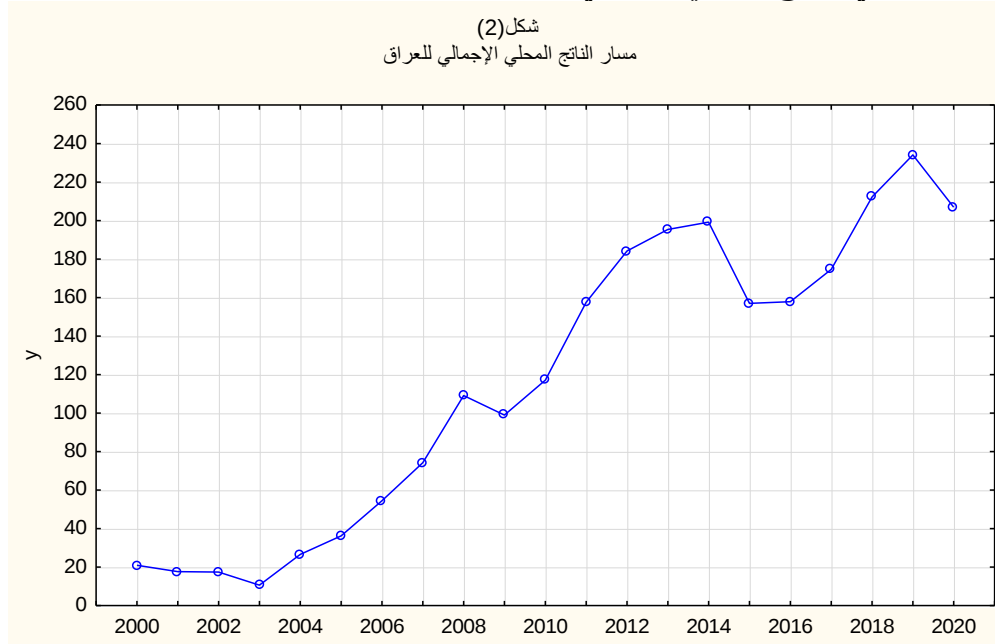
شكل (1)
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء، 2022.

من الشكل (1) أعلاه نلاحظ مدى التذبذب الموجود في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وعلى

مدى عقدين من الزمن، كما نلاحظ الانخفاض الهائل بعد احتلال داعش لثلاث محافظات لها نصيب كبير من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، حيث ساهمت البيئة الاستثمارية المبهمة وغير الامنة في انخفاض هذه التدفقات وبصورة كبيرة جدا، مما أثر على مجمل أوضاع الاقتصاد العراقي، وساهم في تراجع مساهمة العديد من القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء، 2022.

ونلاحظ من الشكل (2) مسار الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين، ومدى التذبذب الحاصل فيه، وذلك لأسباب عديدة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية، إذ أن العراق عانى ما عاناه من خسائر فادحة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الحروب والصراعات (الحروب والصراعات الداخلية واحتلال داعش والتحرر من داعش). لذا يتعين على العراق الانتقال من الصراعات إلى إعادة التأهيل، والتحرر من هيمنة الدولة والتوجه إلى السوق (البنك الدولي، 2020، 12). إضافة إلى أن الاقتصاد العراقي بعيد عن التنوع، وأن القطاع النفطي هو المهيمن عليه، وعليه يتوجب على العراق الانتقال من الاعتماد الكلي على النفط، إلى التنوع.

ثانياً، الجانب التطبيقي

1- القياس الاقتصادي لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره في النمو الاقتصادي: إن النموذج القياسي يشير إلى نمط تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وطبيعتها وهو يعكس توليفة في إطار الاقتصاد الرياضي والإحصائي، حيث يتم استخدام هذه الأدوات لتحليل الظواهر الاقتصادية، عن طريق القياس الكمي لها، والتنبؤ بها، واختبار فرضياتها، (رشاد، 2010، 9)، ووفقاً لما ذكره فإن النموذج الاقتصادي يتكون من عدد من المراحل، التوصيف، التقدير، الاختبار التطبيق، التنبؤ، وقد تم الاعتماد على النموذج التالي:

$$GDP = b + b_1 FDI + E_1$$

حيث أن:

$$\begin{aligned} &= \text{الناتج المحلي الإجمالي (المتغير المعتمد) GDP} \\ &= \text{الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير التفسيري) FDI} \\ &= \text{حد الخطأ } E1 \end{aligned}$$

ووفقاً للنموذج أعلاه وباستخدام البرنامج الإحصائي (STATISTICA) فقد تم اختيار النموذج اللوغاريتمي لتمثيله أفضل توفيق للبيانات المتاحة في العراق للمدة (2000-2020)، وبعد الاختبار أظهر التحليل النتائج التالية:

$$Y = 1.085 + 0.3027 \text{ LOGX}$$

$$T = 6.29$$

$$R\text{-Sq} = 67\%$$

$$R\text{-Sq(adj)} = 59\%$$

$$F = 39$$

يفسر النموذج ما نسبته 67% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد حسب قيمة (معامل التحديد) R-Sq، ونلاحظ أن ما نسبته 33% هي تأثيرات من خارج النموذج، أما عن قيمة (معامل التحديد المعدل) R-Sq(adj) نلاحظ أنها كانت 59%، دلالة على تأثير النموذج بالمجتمع ككل، ونلاحظ أن المتغير المستقل ذو تأثير فاعل في المتغير المعتمد هو الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد قدرت قيمة اختبار t، بنحو (6.29)، ويعد ذلك منطقياً، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وقد كانت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر المقدرة (0.3027)، أي أن زيادة الاستثمارات بنسبة 1%، ستزيد الناتج بما نسبته (30%)، ونلاحظ أن قيمة F كانت 39 دلالة على معنوية النموذج ككل. وأخيراً يمكن الاستنتاج أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يعد محدداً أساسياً وذات تأثير معنوي في الناتج المحلي، وبالتالي كلما كان هذا المتغير مرتفعاً كلما زادت نسبة مساهمة القطاعات المستثمر فيها بالناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تنمية القطاعات وشم تنمية الاقتصاد ككل، أي أن هذه الاستثمارات لها الأثر الإيجابي على التنمية الاقتصادية في العراق عليه يجب أن يكون هناك دوافع قوية للتغيير من البيئة الاستثمارية الحالية، وجعلها بيئة جاذبة لهذا نوع من الاستثمارات.

ثالثاً، الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. أن الاستثمار الأجنبي المباشر ذو تأثير فاعل ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي وقد قدرت قيمة اختبار t بنحو (6.29)، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد ستؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي.
2. تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال مدة الدراسة الناتجة عن البيئة الاستثمارية المبهمة وغير الآمنة في انخفاض هذه التدفقات وبصورة كبيرة جداً، فضلاً عن التذبذب الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأسباب عديدة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية، إذ أن العراق عانى ما عاناه من خسائر فادحة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الحروب والصراعات (الحروب والصراعات الداخلية واحتلال داعش والتحرر من داعش).
3. أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على استعمال مجالات جديدة في الإنتاج والإدارة والتسويق وكذلك إيجاد الروابط الخلفية والأمامية مع قطاعات الاقتصاد الإنتاجية والخدمية المختلفة، وينتج عن كل هذا

تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار للدولة المضيفة.

4. هناك مجموعة من المعوقات سواء كانت اقتصادية ام سياسية حالت دون ان يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر دوره الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية.

5. بالرغم من الامكانيات المتاحة في العراق سواء في القطاع الزراعي او الصناعي او السياسي او الاسكان الا ان نتائج الاستثمار الاجنبي المدعوم بالتشريعات الخاصة به في العراق الا انه لم يعط ثماره والذي يعزى لأسباب اقتصادية (كمعدلات التضخم المرتفعة واداء الاسواق المالية المتدني وانخفاض متوسط نصيب الفرد من GDP (الناتج المحلي الاجمالي) فضلا عن العوامل السياسية).

التوصيات

1. تطوير وتنمية البنى التحتية كالنقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والجاري والموانئ والمطارات فضلا عن المؤسسات الخدمية، من اجل جذب الاستثمار الاجنبي.

2. العمل على تطوير الاسواق المالية من اجل تقليص درجة عدم اليقين للمستثمر الأجنبي.

3. توفير المناخ السياسي الملائم في العراق لما له تأثير كبير في القرار الاستثماري اذ ان هنالك علاقة بين البلد الذي يتمتع بالاستقرار السياسي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

4. إن القوة الدافعة للاستثمار الاجنبي المباشر تتغير مع مرور الزمن، فبعد ان كانت الموارد الطبيعية وانخفاض تكلفة العمل، ودرجة الانفتاح والنمو الاقتصادي وهيكل التمويل من اهم عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر فقد ظهر دافع التكتل الاقتصادي كعنصر مهم ومحدد وذلك بهدف الوصول لأسواق اقليمية تزيد من حجم السوق وفرص الربحية بدلا من التعامل مع اسواق منفردة.

المصادر

1. اسماعيل وقاسم، محمد حسن وجمال، 2017، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

2. اسماعيل، محمد حسن، 2015، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الاقتصاد السوداني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الدراسات التجارية، السودان.

3. الامارة، لمى، 2010، محددات الاستثمار في الوطن العربي / العراق، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، العراق.

4. انور، نور محمد، 2016، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، مركز المديرين المصري، مصر.

5. الاونكتاد، 2004، (UNCTAD)، الكشف عن البيانات الخاصة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الحالية، الأمم المتحدة، نيويورك.

6. البنك الدولي، 2020، تقرير عن الوضع العام في العراق، مجموعة البنك الدولي، المنطقة الدولية، بغداد، العراق.

7. البنك الدولي، 2004، الفرص والخيارات المتاحة للحكومات لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في اوروبا واسيا الوسطى.

8. الثعلبي، ساهرة حسين والثعلبي، سكتة جهيه، 2015، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة 1989-2013، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة،

العراق.

9. جاسم، محمد سلمان، 2017، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق.
10. جعفر، محمد راضي، 2017، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 28، الجزء الأول، جامعة واسط، العراق.
11. حريري، عبد الرزاق سعيد، 2016، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني، الجزائر.
12. خضر، حسان، 2004، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط السنة الثالثة، الكويت.
13. زودة، عمار، 2008، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، مقدمة لقسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة.
14. السيدية وسامي، موفق احمد وحلا، 2010، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون، العراق.
15. طالب وظاهر، نظام جبار، طيبة حبيب، بدون تاريخ، المسؤولية الاجتماعية للشركات الأجنبية تحت مظلة الاتفاقات الاطارية الدولية: دراسة تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، جامعة المستنصرية، العراق.
16. طعمة، حسن ياسين، 2015، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة 1996-2008، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، الأردن.
17. عراب، فاطمة الزهراء، 2017، الملتقى الدولي الثالث، منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بشار للعلوم الاجتماعية والاقتصادية، سوريا.
18. العزاوي، كريم عبيس حسان، 2008، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي (الأهمية والفرص المتاحة)، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، العراق.
19. قانون الاستثمار العراقي لسنة 2006، المعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2010
20. قانون الاستثمار العراقي لسنة 2006، المعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2010، والمعدل بالقانون رقم 50 لسنة 2015.
21. قانون الاستثمار العراقي، رقم 13، لسنة 2006، جريدة الوقائع العراقية، 2007، العدد 4031
22. مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) (1999)، التوقعات المتغيرة: المسؤولية الاجتماعية للشركات، البنك الدولي.
23. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، 2008، تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الرابعة، اللجنة الاقتصادية.
24. النجفي ورشاد، سالم توفيق وايمان مصطفى، 2010، متضمنات الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاليات الزراعة، تنمية الرافدين، العدد 99، مجل 32، لسنة 2010، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

25. النجفي، سالم توفيق، 2005، إشكالية الاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر (مقاربات اقتصادية).
26. هابيل، سومر، 2019، رسائل في العقد الاجتماعي (4)، العقد الاجتماعي بين النظرية والواقع، مرصد الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مينا.

27. Azam, Muhammad, 2010, Economic Determinants of Foreign Direct Investment in Armenia, Kyrgyz Republic and Turkmenistan: Theory and Evidence, Eurasian Journal of Business and Economics 2010, 3 (6).

28. Ibrahim, Walaa-Eldeen.m., 2010, Societal responsibility of the foreign direct investment companies in the Arabian legislations, The Scientific Journal of the College of Commerce, Asyut University.

29. James, 2018, foreign direct investment, corporate, societal responsibility and economic development: exploring the relationship and mitigating the expectation gaps, University of Benin, Nigeria.

30. Rummy, Hasan, 2011, Reflections on foreign direct investment and development with reference non-governmental organization and corporate social responsibility. Critical sociology, (1)39.